

الدور المتوقع للزكاة في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء تجربة صندوق الزكاة الجزائري

The expected role of Zakat in financing social and economic development through the experience of the Algerian Zakat Fund

عزوز مناصرة،¹ (جامعة باتنة1)، menasra.azzouz@gmail.com

2020-10-15	تاريخ القبول	2020-03-28	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

الملخص

تستهدف التنمية الاقتصادية تحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال زيادة الدخل الوطني. بينما تركز التنمية الاجتماعية على تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال إعادة التوزيع وتوفير الخدمات الأساسية لتحسين المستوى المعيشي للطبقات الاجتماعية الهشة. ويأتي هذا البحث ليبرز دور الزكاة كأداة مالية بيد الدولة في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة من خلال توجيه مواردها إلى أوجه الإنفاق المتعددة والمتجددة في ضوء تجربة صندوق الزكاة الجزائري.

وقد خلص البحث إلى أن صندوق الزكاة يساهم في التنمية الاجتماعية من خلال الإعانات المباشرة للفقراء، وفي التنمية الاقتصادية عن طريق التوجيه الاستثماري لجزء من موارده لتمويل المشروعات المصغرة. لكن بالنظر إلى الإيرادات المالية المتوقعة للزكاة في الجزائر والمقدرة بحوالي 2.13٪ من الناتج الداخلي الخام (PIB) فإن الإيرادات الفعلية لصندوق الزكاة أقل من 1٪ منها؛ لذلك فإن الفرق كبير بين الواقع والمأمول في توظيف حصيلة الزكاة في الجزائر لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية

حصيلة الزكاة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية

Abstract:

The research aims to highlight the role of Zakat in contributing to the desired economic and social development by directing its resources to the multiple and renewable aspects of spending through the experience of the Algerian Zakat Fund.

The research concluded that the Zakat Fund contributes to social development through direct subsidies to the poor, and to economic development through investment guidance for a portion of its resources to finance microprojects. However, given the expected financial revenues of Zakat in Algeria, which is estimated at 2.13% of the gross domestic product (GDP), the actual revenues of the Zakat Fund are less than 1% of it. Therefore, the difference is big between the reality and what is hoped in use the Zakat proceeds in Algeria for social and economic development.

Keywords

Zakat revenue, Social development, economical development

¹ - عزوز مناصرة

التنمية ظاهرة مرتبطة بالتطور البشري؛ وهي عملية ديناميكية تستهدف نقل المجتمعات من وضعية تتسم بالتخلف إلى صورة أفضل في مناحي الحياة المختلفة. وقد تطور مفهوم التنمية تدريجيا حيث كانت تهتم في البداية بالتنمية الاقتصادية؛ التي تنصب جهودها على زيادة متوسط الدخل الحقيقي الفردي، وزيادة الدخل الوطني وتنويعه. وفي مرحلة تالية أصبحت التنمية الاجتماعية لا تنفك عن التنمية المنشودة في المجتمعات؛ ولم يعد هدف الدولة تحقيق الزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل فقط بل تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في المجالات المختلفة.

إن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية يمر عبر عملية مقصودة تتطلب تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويترتب على ذلك زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وبالتالي زيادة الأعباء المالية للدولة، وتبعاً لذلك تزداد حاجة الدولة إلى موارد إضافية، وربما سعت في سبيل توفيرها إلى مصادر للإيرادات العامة لا يخلو اللجوء إليها من آثار وانعكاسات سلبية.

وتعتبر الزكاة مورداً مالياً متجدداً، تتولى الدولة تطبيق أحكامها في مرحلة الجباية، كما تشرف على عملية التوزيع على أصناف المستحقين. ولذلك يمكن للزكاة أن تساهم في مالية الدولة، فهي إيراد من إيرادات الدولة مخصص المصارف، ويستهدف بصفة خاصة إشباع حاجات عامة للفئات الهشة بغرض إدماجها اجتماعياً واقتصادياً بما يحقق التوازن والانسجام في المجتمع.

ولهذا قامت العديد من الدول العربية والإسلامية بمحاولات لتطبيق فريضة الزكاة لتعبئة مواردها وتفعيل وظيفتها في المجتمع، فجاءت التطبيقات المعاصرة مختلفة ومتنوعة، فمن الدول من أخذت بمبدأ إلزام الأفراد بدفع الزكاة للدولة، ومنها دول أخرى اكتفت بإنشاء هيئات وصناديق للزكاة ذات استقلال مالي وشخصية اعتبارية، وتركت للأفراد الحرية في إيداع الأموال الزكوية لدى مصالحها. وفي هذا الإطار تأسس صندوق الزكاة في الجزائر سنة 2003، وبإشرافه تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ورقابتها، وهو الهيئة الرسمية التي تتولى جمع وتوزيع زكاة أموال الجزائريين.

■ الإشكالية:

يتوقف توظيف الزكاة لأغراض التنمية على مدى أهمية حصيلتها. وفي ظل نظام الجمع الطوعي للزكاة في الجزائر فإن حصيلة الزكاة الرسمية تعرف نمواً سنوياً لكنها تميل إلى الاستقرار في السنوات الأخيرة عند حدود 1.3 مليار دينار جزائري، وفي ظل هذا الوضع فإن هذا البحث يحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

هل إيرادات الزكاة في الجزائر معتبرة بالقدر الذي يسمح لها بالمساهمة الفعالة في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟

وتقتضي معالجة الإشكالية تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

-هل لصندوق الزكاة الجزائري دورا في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال جمع وتوزيع حصيلة الزكاة؟

-ما حجم الفجوة بين الحصيلة الفعلية و الحصيلة المتوقعة للزكاة في الجزائر؟

-ما هو الدور المنتظر من الزكاة في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر في ضوء حصيلتها التقديرية؟

■ الفرضيات:

تعتبر الزكاة من الإيرادات العامة العادية التي تتحكم الدولة في توجيهها في ضوء مصارف الزكاة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، لذلك من حيث المبدأ فإن العلاقة بين متغيرات البحث في ضوء تساؤلاته الفرعية تسمح بصياغة الفرضيات التالية:

-يساهم صندوق الزكاة الجزائري في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية بتقديم تمويل مباشر وغير مباشر.

-حصيلة الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري ضعيفة جدا مقارنة بالحصيلة المتوقعة.

-إيرادات الزكاة المتوقعة في الجزائر تساهم بفعالية في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

■ أهداف البحث

إن الهدف الأساس من هذا البحث -في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة، المتسمة بالتذبذبات الاقتصادية، ذات الآثار الاجتماعية الحادة - هو توضيح الدور الوظيفي للزكاة في دعم الإيرادات العامة للدولة في ظل شح الموارد من خلال إبراز الإمكانيات المالية المتوقعة للزكاة في الجزائر، وآليات وطرق مساهمتها في تمويل النشاط الاجتماعي الاقتصادي .

■ أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من كونه يستعرض الزكاة كمؤسسة مالية اجتماعية واقتصادية في المالية الإسلامية، ويبرز الإمكانيات المالية للزكاة من خلال توضيح الفجوة بين الحصيلة الفعلية والحصيلة الممكنة في ضوء التجربة الجزائرية. وهذا الأمر يكتسي أهمية بالغة إذ من خلاله يمكن توقع مدى قدرة الزكاة على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

■ الدراسات السابقة

إن الدراسات النظرية التي تناولت علاقة الزكاة بالتنمية كثيرة، والبحث وإن تطرق لذلك فهو يستهدف التمهيد لإسقاط ذلك على التجربة الجزائرية في جمع وتوزيع الزكاة، وقد استند البحث في الحقيقة على دراستين مهمتين في الوقوف على حجم الفجوة بين الحصيلة المتوقعة للزكاة والحصيلة الفعلية لصندوق الزكاة الجزائري وعلاقة ذلك بالتنمية، وهما :

- شعور حبيبة، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية-دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة في السودان، (الجزائر، 2018): وهي تتناول في جزئها الأول صندوق الزكاة بنوع من التفصيل والتحيين في الإحصاءات، وهذا وجه الاستفادة منها.

-مناصرة عزوز. التقدير الكلي لحصيلة الزكاة وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري، (الجزائر، 2016): وهي دراسة تفصيلية حاولت تقدير حصيلة الزكاة في الجزائر من منظور كلي، وقد تم توظيف نتائجها في حساب حصيلة الزكاة المتوقعة في الجزائر. ويستهدف هذا البحث وضع الباحثين السابقين في سياق واحد يتيح المقارنة بين ما هو موجود وما هو متوقع من توظيف الزكاة في الجزائر لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

▪ المنهج المعتمد

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في تتبع الدور الاجتماعي والاقتصادي للزكاة، وكذا تحليل المعطيات المتاحة عن تجربة صندوق الزكاة الجزائري، وكذا الحصيلة المتوقعة للزكاة في الجزائر. كما تم اعتماد المنهج المقارن للوقوف على حجم الفجوة بين حصيلة الزكاة المتوقعة والحصيلة السنوية للزكاة التي يجمعها صندوق الزكاة.

▪ هيكل البحث

للإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة عن تساؤلاته تم تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية

المبحث الثاني: دور الزكاة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

المبحث الثالث: تمويل صندوق الزكاة الجزائري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية: الواقع والمأمول

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية

أولاً: مفهوم التنمية

التنمية من الناحية اللغوية مأخوذة من نما نموا، بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال : نما المال أي زاد وكثر (مجمع اللغة العربية، دت، ج2، ص.956)، فالتنمية تطور متتابع في مراحل متتالية. ولعل هذا المعنى اللغوي يتوافق مع انحصار اهتمامات التنمية في بادئ الأمر في تحقيق زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي. وفي هذا السياق يعرف البعض التنمية بأنها التقدم الاجتماعي الذي يسعى إلى تحقيق ظروف اقتصادية أفضل أي يمثل ضرورة لإشباع حاجات المجتمع وتطلعات أفراداه لتحقيق مستوى اقتصادي أفضل (حسين، 1985، ص.20).

غير أن استخدام نمو الدخل كمدخل لتعريف التنمية قد يخفي وراءه التغيرات الحقيقية في حالة الرفاه الاجتماعي لأعداد كبيرة من السكان الفقراء، فالإحصاءات الخاصة بنمو الدخل لا تعكس التحسينات في تلبية الحاجات الأساسية من الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والمساواة في الفرص والحريات المدنية وحماية البيئة (السروجي، 2009، ص.17).

لذلك لم يعد مفهوم التنمية مقتصرًا على الجانب الاقتصادي. بل أصبحت التنمية تعبر عن العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع (شفيق، 1998، ص.13).

وتستهدف التنمية إلى جانب إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع في ظل مراعاة الكفاءة والرشد في استخدام الموارد مع المحافظة على استمرارياتها، تحقيق التجانس بين طبقات المجتمع بهدف القضاء على الصراع والتنازع بينها عن طريق تهيئة الفرص المتكافئة لتحقيق تماسك المجتمع وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات. وكذا تحقيق التكامل والتوازن بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، دون أن يطغى جانب على آخر أثناء تنفيذ مشروعات التنمية (حسين، 1985، ص.35).

وتستند التنمية كمفهوم حديث للتعبير على التغيير المخطط لجوانب الحياة إلى بعض المبادئ الأساسية لتحقيق الأهداف المطلوبة، وهي مبادئ ضرورية مترابطة ومتكاملة بعضها مع بعض، ولا يمكن التخطيط للتنمية وتنفيذ مشروعاتها إلا إذا وضعت هذه المبادئ في الاعتبار؛ والتي يمكن أن نجلها في النقاط التالية (السروجي، 2009، ص.29-30):

- يمثل الإنسان الموضوع الأساسي للتنمية، وجوهرها والمشارك في فعاليتها والمستفيد من عائداتها.

- التنمية حق، تعتمد على المشاركة الشعبية الجادة في كل خطواتها وتوجيه عملياتها. وعلى الدولة أن تتحمل مسئولية تهيئة المناخ والمواتي لحدوث التنمية بمعدلات أسرع.
- المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع في الوصول للموارد والخدمات من خلال تعدد الخيارات والفرص المتاحة أمام جميع أفراد المجتمع.
- تمكين الأفراد المهمشين في المجتمع وتقويتهم. واعتماد الديمقراطية واللامركزية لتفعيل المشاركة الشعبية والمجتمعية.
- احترام حقوق الإنسان في المجتمع دون تمييز بين الفئات المجتمعية. وتدعيم المواطنة الفاعلة بجناحيها الحقوق والواجبات.

ثانياً: مفهوم التنمية الاجتماعية

تعرف التنمية الاجتماعية على أنها التغيير المقصود والمخطط والذي يتناول كل جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع ، وكذا كل ما يتصل بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعاب أكثر للطاقت وتنميتها في سبيل رفع المستوى الاجتماعي، وإطراد نموه لمقابلة الاحتياجات المتطورة والتمتازة أن تصور ما يجب أن يكون عليه مستقبلها في كل الميادين (رشوان، 2009، ص.9).

ويمكن سرد الحاجات الاجتماعية التي تستهدف التنمية الاجتماعية إشباعها في العناصر التالية (حسن، دت، 85-95. رشوان، 2009، ص.15-16):

- النظام الاقتصادي: يشبع حاجة الإنسان إلى العمل والتملك الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
- النظام الأسري: ويشبع حاجة الإنسان إلى الحفاظ على النوع، واستمرار نوع من العلاقات الطيبة التي تقوم على المحبة والتعاون.

- النظام الديني: ويشبع حاجة الإنسان إلى الإيمان بوجود قوى منظمة للكون تمنحه الطمأنينة، وتساعد على العيش في أمان مع نفسه ومع الآخرين.
- النظام السياسي: ويشبع حاجة الإنسان إلى الأمن والحماية وضمان الحقوق السياسية وحق الملكية والعمل والتعبير عن رأيه.
- النظام التعليمي: ويشبع حاجة الإنسان إلى التعليم والاندماج في الجماعات التي يحيا فيها متفهما وأنظمتها.
- النظام الترويحي: يشبع حاجة الإنسان إلى الاستمتاع بوقت فراغه وتجديد حيويته والتنفيس من الضغوط التي يتعرض لها في حياته.
- النظام الأخلاقي: يشبع حاجة الإنسان إلى الامتثال للمعايير المرغوب فيها في ظل إطار حتمي يرتضيه المجتمع.
- نظام الرعاية الاجتماعية: يشبع حاجة الإنسان إلى العيش متكيفا مع غيره من الأفراد ورغبته في أن يكون له دور إيجابي في الجماعات التي ينتمي إليها، والمجتمعات التي يعيش في إطارها.

ثالثاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة (إبراهيم، 2000، ص.499)، ويتم ذلك عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل (معروف، 2005، ص.499).

ويفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة؛ أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي. كما أن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنية الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع. ، فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمال، سطحي، مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنية الاقتصادية ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح (البياتي، 2008، ص.71).

وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك يقتضي تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تبعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة في مختلف القطاعات (رحالي وبوخالفة، 2016، ص.3).

المبحث الثاني: دور الزكاة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

أولاً: تعريف الزكاة

الزكاة في اللغة النماء، يقال: زكا الزرع يزكو زكاء؛ أي نما، وكل شيء ازداد فقد زكا (ابن منظور، دت.358). كما ترد الزكاة بمعنى الطهارة، جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: "اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا وَزَكَاهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَاهَا أَنْتَ وَلِيهَا وَمَوْلَاهُ" (ابن الحجاج، دت، 2077). وقوله صلى الله عليه وسلم: "وزكها": أي طهرها. وتأتي بمعنى الصلاح، يقال: رجل تقي زكي: أي زاك من قوم أتقياء أزكياء (الفيروز آبادي، 2008، ص.713)

وتحتل الزكاة مكانة عظيمة في شعائر الإسلام؛ فهي ركن الإسلام الثالث، وقد عرفها رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: "إنك تأتي قوما من أهل الكتاب، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم. فإن هم أطاعوا لذلك فإياك وكرائم أموالهم." (ابن الحجاج، دت، 51).

فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم الطبيعة المالية للزكاة بلفظ الصدقة، ثم بين دورها الوظيفي من خلال تحويل جزء من أموال الأغنياء إلى الفقراء. لذلك يمكن تعريف الزكاة على أنها إخراج أغنياء المسلمين قدرا محددًا من أموالهم للمستحقين طاعة لأمر الله تعالى.

وتوزيع حصيلة الزكاة لا يخضع للاجتهادات الشخصية، فقد بين الله سبحانه وتعالى أوجه صرفها في قوله: [إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ] (التوبة، 60). ويؤكد ذلك ما رواه أبو داود عن زياد بن الحارث الصدائي قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعته... فأثاه رجل فقال: أعطني من الصدقة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات، حتى حكم هو فيها فجزأها ثمانية أجزاء فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقه » (أبو داود، دت، ص117).

وهذه المصارف الثمانية قسما (ابن قيم الجوزية، 2009/1430، ص.176)

أحدهما: من يأخذ لحاجته، فيأخذ بحسب شدة الحاجة وضعفها وكثرتها وقلتها، وهم الفقراء والمساكين وفي الرقاب وابن السبيل .

والثاني: من يأخذ لمنفعته، وهم العاملون عليها والمؤلفة قلوبهم والغارمين لإصلاح ذات البين والغزاة في سبيل الله ، فإن لم يكن الآخذ محتاجا ولا فيه منفعة للمسلمين فلا سهم له في الزكاة.

ثانيا: دور الزكاة في التنمية الاجتماعية

إن المتأمل لتعريفات التنمية الاجتماعية يلحظ أنها لا تخرج عن الاتجاهين التاليين (السروجي، عويس، عليق، وحسين ، 2001، ص.25):

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

الاتجاه الثاني: يطلق أصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني، وتنمية المجتمعات المحلية. ويعتبر هذا المفهوم من أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعا واستخداما، فالتنمية الاجتماعية تستثمر رأس المال في الطاقات البشرية، وتسعى إلى تقديم الخدمات التي تعود بالنفع المباشر على الأفراد، وهذه الخدمات ينعكس أثرها على رفع المستويات الاجتماعية والمعيشية للأفراد من جهة، وعلى زيادة كفاءتهم الإنتاجية من جهة أخرى.

إن الزكاة في الإسلام هي مؤسسة الضمان الاجتماعي منذ أربعة عشر قرنا. مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها، تهدف إلى تحرير الإنسان من عبودية الحاجة، فقد جعل الإسلام أداء حق الزكاة فريضة وركنا من أركان العقيدة والعبادة (السنجري، 1991، ص.89).

والزكاة كما شرعها الإسلام حق معلوم لا من فيه ولا أذى، يصرف لكل من لا دخل له أو له دخل ضعيف لا يكفيه تمام الكفاية هو ومن يعوله، وهي ليست مجرد إسعاف مؤقت للفقير والمسكين بل هي معونة دورية منتظمة تؤخذ من حصيلة الزكاة (إبراهيم، 1995، ص.99). كما تحرر الزكاة أخذها من الحاجة، سواء كانت مادية كالأكل والملبس والمسكن أو كانت حاجة نفسية حيوية كالزواج أو حاجة معنوية فكرية ككتب العلم، لأن الزكاة تصرف في جميع هذه الحاجات، فالزكاة نماء لشخصية الفقير حيث يشعر أنه ليس ضائعا في المجتمع ولا متروكا لفرقه وعوزه ويستمتع بكرامته عندما يأخذ حقه.

ومن الوثائق التي تركها التاريخ الإسلامي في هذا المجال، ما كتبه الإمام ابن شهاب الزهري للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز عن مواضع السنة في الزكاة ليعمل في خلافته، فذكر فيما ذكر: إن فيها نصيبا للزمنى والمقعدين، ونصيبا لكل مسكين به عاهة لا يستطيع حيلة وتقلبا في الأرض، ونصيبا للمساكين الذين يسألون ويستطعمون، ونصيبا لمن في السجون من أهل الإسلام، ممن ليس له أحد، ونصيبا لمن يحضر المساجد من المساكين الذين لا عطاء لهم ولا سهم ولا يسألون الناس، ونصيبا لمن أصابه فقر وعليه دين ولم يكن شيء منه في معصية الله، ولا يتهم في دينه أو قال دينه، ونصيبا لكل مسافر ليس له مأوى، ولا أهل يأوي إليهم، فيؤوى ويطعم وتعلف دابته حتى يجد منزلا أو يقضي حاجة (ابن سلام، 1989، ص.686-688).

وانطلاقا من هذه الوثيقة التاريخية، ومما سبقت الإشارة إليه يمكن أن نحدد نطاق الحاجة التي تخول لصاحبها نصيبا من حصيلة الزكاة، فئات الفقراء الآتي بيانهم شرط أن يكونوا محتاجين؛ أي ليس لهم مال أو دخل كاف وهم (عبد الله، 1989، ص.129):

- العاملون الذين لا يكفيهم دخلهم.

- حالات الحمل والولادة

- الشيوخ (المسنون)

- الذين يعانون عجزا كاملا أو جزئيا.
 - الأيتام واللقطاء.
 - المرضى والمصابون في حوادث عادية أو حوادث عمل.
 - الأرامل والمطلقات.
 - المعاقون سواء كانوا مكفوفين أو ذوي عاهات أخرى.
 - المسجونون وأفراد أسرهم.
 - الأشخاص الذين ليس لهم مسكن مناسب لحالتهم.
 - الذين يعانون أعباء عائلية.
 - أسرة المفقود أو الغائب أو الأسير.
 - الراغبون في الزواج من الجنسين.
 - طلبة العلم الفقراء المتفوقون.
 - الأشخاص الذين حلت بهم نكبة عامة أو خاصة، أو نزلت بهم جائحة.
- بالإضافة إلى المساعدات النقدية، تقدم المشروعات العامة التي تنشئها مؤسسة الزكاة، وتخصصها للفقراء ومحدودي الدخل خدمات كثيرة منها (عبد الله، 1989، ص.109):
- مشروعات الإسكان.
 - المستشفيات المجانية ونصف المجانية والمستوصفات.
 - خدمات دور الرعاية الاجتماعية.
 - مراكز التعليم والتدريب المهني.
- وبهذا التنوع في الصرف يمكن للزكاة أن تمول التنمية الاجتماعية من خلال سد كل ما يتصور من أنواع الحاجات الناشئة عن العجز الفردي، والخلل الاجتماعي، أو الظروف العارضة التي تطرأ على حياة كثير من الناس.

ثالثاً: دور الزكاة في التنمية الاقتصادية

1-الزكاة تحفز الاستثمار: يعرف الاستثمار بأنه الزيادة في رأس المال بجميع أنواعه؛ أي سواء أكانت هذه الزيادة في رأس المال الثابت، أم في رأس المال المتداول، أم في رأس المال السائل (المحجوب، 1982، ص.501).

وتهدف الزكاة إلى المحافظة على رأس المال من خلال توظيفه في مجالات الإنتاج والاستثمار، وتعمل على محاربة تكديس الثروة وتعطيلها، أو منعها من الدخول في العملية الإنتاجية. فالإكتناز يعتبر من أهم العقبات في سبيل التنمية الشاملة المستمرة، وذلك لما يؤدي إليه من تقييد لمستوى النشاط الاقتصادي، وتعطيل للموارد الإنتاجية. وللزكاة دورها في محاربة الإكتناز وإطلاق الجهود التنموية (مشهور، 1993، ص.244).

إن الزكاة المفروضة على الأرصد النقدية، والمسكوكات الذهبية والفضية، والمدخرات والمكتنيزات بمعدل 2.5 % سنويا، من شأنها أن تحفز رأس المال للبحث عن مجالات استثمارية مجزية، وإلا تعرض الرصيد النقدي للتناقص المستمر (العمر، 1984، ص.118).

لذا يسعى صاحب المال في المجتمع المسلم إلى استثماره وتنميته خوفا من أن تبتلعه الزكاة، ويستمر في استثماره طالما يعطي معدلا من العائد يفوق الصفر. ومن هنا يلاحظ أن للزكاة دورا فعالا في تحرير طاقة مالية معطلة، تستطيع أن تساهم في تمويل كثير من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت تلك التي تعاني عجزا ماليا، أو تلك التي تتطلب توسيع استثماراتها، أو إقامة استثمارات جديدة، كما تساعد الزكاة على زيادة حركية النشاط الاقتصادي، ورفع درجة فعاليته، مما يعمل على زيادة مستوى النمو واستمراره (داودي، 1990، ص. 190).

إن الزكاة لا تعاقب فقط النقود المعطلة أو الثروات المدخرة، وإنما تتعدى ذلك إلى معاقبة وسائل الإنتاج المتروكة دون استخدام فعلي في عملية الإنتاج. ولذلك فإن الزكاة لا تعالج قضية الاكتناز وحدها، وإنما تعالج قضية الموارد المتربصة؛ لأنه كلما زاد انتظار هذه الموارد للفرص قلت قدرتها على تعويض النقص الناشئ عن تأدية الزكاة من جهة، وقوتها الشرائية من جهة أخرى بسبب تناقص الثروة بالزكاة. وهذا بدوره يؤدي إلى دفع الموارد المنتظرة إلى الدائرة الاقتصادية ثانية إما في مجال الإنتاج أو في مجال الاستهلاك بسرعة أكثر من حالة عدم وجود الزكاة (قحف، 1979، ص.120).

2- دور الزكاة في رفع الإنتاجية: إن إحداث التنمية الاقتصادية يتطلب أولا وقبل أي شيء تطهير الحياة الاقتصادية من كافة أشكال الظلم؛ فالإنسان المظلوم والمقهور والمستغل لا يقدر على شيء (الغزالي، 1994، ص.43). فالمجتمع حين يكون فقيرا، فإن هموم الناس وتفكيرهم بصورة عامة تتجه نحو تأمين الضروريات التي لا بقاء لهم بدونها، وهذا في الحقيقة يخفض المنتج الإنساني إلى مستوى المنتج المستهلك ويحول الحياة من فرصة الكفاح نحو الأهداف النبيلة إلى ساحة صراع من أجل البقاء (بكار، 2001، ص.37).

ولا شك أن الزكاة تؤدي دورا بارزا في تهيئة المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية، فهي تعمل على إزالة مشاعر الخوف والقلق وتعزز الثقة بالنفس والشعور بالكرامة لدى الإنسان وتحرره من عبودية الحاجة ومشاعر الحقد والحرمان من خلال توفير حد الكفاية الذي يسمح بتلبية حاجاته الأساسية.

إن توفير حد الكفاية يساهم في تحسين حالات الفئات الأقل حظا والأضعف قدرا في المجتمع، وتحويلها إلى وحدات منتجة، ويتيح ذلك لرأس المال البشري أداء دوره في العملية الإنتاجية بعد تصحيح ما يعترضه من ظروف تعوق قدراته، وتحد من أدائه لدوره الإنتاجي (مشهور، 1993، ص.116).

وعلى ذلك فإن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد من تعليم وصحة وغذاء... يعتبر استثمارا بشريا يوفر القدرات والمهارات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الفئات الفقيرة.

إن تحسن إنتاجية الفقير تأخذ أحد المظهرين التاليين:

- الزيادة في مساهمة القوة العاملة كنتيجة لتحسن الصحة والتغذية، وهذه الزيادة تحتوي زيادة ساعات وأيام العمل من خلال نقص الغياب الكلي أو الجزئي عن العمل.
- تحسين الإنتاجية في اليد العاملة من خلال تحويل القدرات الروحية والنفسية بالنسبة للعامل للفقير، إلى ميدان العمل والإنتاج والتي كانت مبددة في بحثه عن سبل كفاية حاجاته الأساسية.

3- دور الزكاة في الحد من البطالة: تعرف البطالة على أنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل سواء كان عملا ذهنيا أو عقليا أو غير ذلك من الأعمال، وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية (عبد السميع، 2007، ص. 9) وهذا معنى موسع للبطالة، حيث لا تنصرف إليه البطالة بمدلولها الاقتصادي؛ والتي يراد بها: عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل (كمال وحافظ، 2009، ص. 14). فالبطالة تعبر عن حالة من التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما في ظل توفر الرغبة والقدرة على العمل والإنتاج (الوزاني، 2006، ص. 265).

إن نظام الزكاة يرفض البطالة، ويعمل على محاربتها من ناحية السلب ومن جهة الإيجاب. فمن ناحية السلب: نظام الزكاة يواجه الذين يتعطلون عن الكسب باختيارهم، بحرمانهم من الاستفادة من حصيلتها، فقد جاء رجلان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألانه من الصدقة، فقلب فيهما البصر فرأهما جليدين فقال: « إن شئتما ، ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب » (النسائي، دت، ج5، ص. 99).

ومن جهة الإيجاب: نظام الزكاة لا يتوقف عند حدود نبذ العاطلين، بل العمل على تأمين وتهيئة فرص العمل بالوسائل والطرق المتاحة، ونذكر منها:

- إذا كان العاطل عن العمل ذا كفاءة مهنية، وقادرا عن العمل، لكنه يفتقر إلى أدوات ووسائل مزاوله نشاطه، ففي هذه الحالة تبرز الزكاة كأداة تمويلية، فإن كان عاداته الاحتراف أعطي ما يشترى به أدوات حرفته، وبعبارة اقتصادية: يعطى أمثال هؤلاء استثمارا (أصول ثابتة أو رأس مال عامل) ليعملوا فيه، ويستغنوا من دخله (الزرقا، 1997، ص. 455).

- إذا كان العاطل عن العمل لم يتلق تأهيلا مهنيا، وكان فقيرا، يعطى له ما يكفيه ليحصل على تأهيل فني وعلمي لاكتساب مهارات تمكنه من مزاوله نشاط خاص أو تفسح له المجال للانخراط في سوق العمل (الزرقا، 1997، ص. 455).

المبحث الثالث: تمويل الزكاة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر: الواقع والمأمول

أولا: تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية بموارد صندوق الزكاة الجزائري

سعت الكثير من الدول الإسلامية إلى تنظيم شؤون الزكاة، وإعادة إحياء دورها في المجتمع، بنقلها من مجرد التزام فردي إلى التزام جماعي تشرف عليه الدولة. حيث قامت عدة بلدان إسلامية

بإنشاء هيئات وصناديق للزكاة ذات استقلال مالي وشخصية اعتبارية منها بيت الزكاة في الكويت، وصندوق الزكاة في الأردن، ومثله في كل من البحرين والعراق وتونس وغيرها. وفي الجزائر، تأسس صندوق الزكاة عام 2003، وباشر عمله تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ورقابتها، ويقوم على تسييره المجتمع من خلال القوى الفاعلة الموجودة فيه كالأئمة ولجان الأحياء وكبار المزمكين وذوي البر والإحسان. يحصل صندوق الزكاة ويصرف من خلال الحوالات البريدية، ولا يتعامل مع السيولة تحصيلًا ولا نفقة، ولا يتم صرف أموال الزكاة إلا من خلال محضر مداوات نهائية تقوم بإعدادها لجان ولائية مختصة، وتشمل هذه المحاضر قائمة اسمية بأسماء المستحقين تضبط في الهيئات الاستشارية القاعدية والولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، تعريف صندوق الزكاة <https://www.marw.dz> تاريخ الاسترجاع (2020/03/24)): اللجنة القاعدية: تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزمكين.

اللجنة الولائية: تكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين، كبار المزمكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونيين، محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

اللجنة الوطنية: وتمثل في المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزمكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

ويحصل صندوق الزكاة زكاة المال وفق ثلاث طرق:

- الصناديق المسجدية: يتم وضعها في المساجد عبر كامل التراب الوطني وبعدها تحول مبالغ الزكاة المحصلة في مساجد الولاية إلى حساب صندوق الزكاة الولائي.

- الحوالات البريدية: يمكن لكل مزمكي دفع زكاته من خلال إحدى مكاتب البريد التابعة لولايته مصحوبا بمبلغ الزكاة الذي يريد دفعه إلى الحساب البريدي الجاري لصندوق الزكاة الولائي. كما يتم تحصيل الزكاة كذلك عن طريق الصكوك البنكية (بوعبد الله، 2005، ص.5).

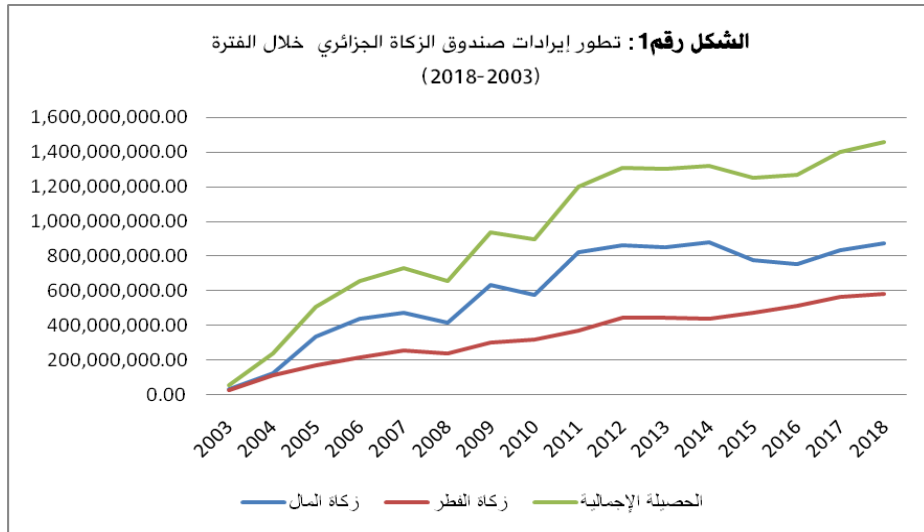
وبالنسبة لزكاة الفطر فيتم جمعها من قبل أعضاء لجنة المسجد لكل حي، حيث يتم تكليف الأئمة المعتمدين و أئمة المساجد بالشروع في عملية تحصيل زكاة الفطر ابتداءً من منتصف شهر رمضان إلى غاية الثامن والعشرين منه في كل عام .

وخلال تجربة تمتد لـ 16 سنة عرفت حصيلة الزكاة التي يجمعها الصندوق نموًا مضطربًا كما يبينها الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم 1: تطور إيرادات صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة (2003-2018) الوحدة دج

السنوات	زكاة الفطر	زكاة المال	المجموع
2003	25 728 172,50	30394399,45	56122571,95
2004	114 916 162,00	124 937 833,98	239853995,98
2005	172 171 989,66	336 484 562,09	508656551,75
2006	215 220 889,36	471 219 298,10	686440187,46
2007	258 163 416,08	474 350 709,24	732514125,32
2008	240 960 757,50	413 164 206,85	654124964,35
2009	304 969 465,00	631 695 772,40	936665237,40
2010	322 074 119,50	577 118 689,07	899192808,57
2011	373 399 511,00	825 729 959,74	1199129470,74
2012	444 705 479,00	862 181 622,54	1306887101,54
2013	445 955 947,81	854 952 617,53	1300908565,34
2014	437 563 081,20	881 050 987,48	1318614068,68
2015	473 417 555,00	777 695 831,08	1251113386,08
2016	515 318 879,00	751 856 010,67	1267174889,67
2017	565 521 980,09	836 811 368,72	1402333348,81
2018	---	---	1456933796,20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (شعور، 2018، ص.188).



المصدر: إعداد الباحث بناء على الجدول رقم 1

يلاحظ من بيانات الجدول أن حصيلة الزكاة تعرف نموا سنويا مضطربا عدا بعض الاضطراب في بعض السنوات، حيث قفزت إيرادات صندوق الزكاة من 56.122571.95 دج سنة 2003 إلى 732514125.32 دج سنة 2007 ، وهذا يبين تزايد إقبال دافعي الزكاة على التعامل مع الصندوق في سنواته الأولى، غير أن الملاحظ أيضا أنه ابتداء من سنة 2012 انخفض كثيرا معدل نمو الحصيلة حتى أصبحت تميل إلى الاستقرار عند حدود 1.3 مليار دينار سنويا. ورغم ارتفاع الحصيلة في سنتي 2017 و 2018 فإن الأرقام المسجلة تبقى ضعيفة.

وتقدم الزكاة للعائلات الفقيرة كما تخصص نسبة من أموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء باعتماد آلية القرض الحسن، أو شراء آلات ومعدات وتجهيزات لصالح المشاريع الحرفية والمصغرة حيث يتم توزيع حصيلة الزكاة كما يلي:

- 50 ٪ من الحصيلة توجه للفقراء.

- 12.5 ٪ توجه لمصاريف تسيير الصندوق.

- 37.5 ٪ توجه للاستثمار.

و قبل الشروع في عملية صرف الزكاة في كل ولاية يتم تحديد قائمة الفقراء المستحقين للزكاة، ومبلغ الاستفادة لكل فقير. وإن كان هناك تفاوت في حجم الدعم المقدم على المستوى الولائي فإنه بصفة عامة تتم عملية التوزيع كما يلي (بزاوية وبن منصور، 2012، ص.93-94):

- الدعم المباشر لصالح الفقراء و المساكين: تصنف العائلات الفقيرة حسب أولوية الاستحقاق و يعطى كل واحد منهم مبلغا يستلمه من مصلحة البريد عن طريق الحوالات.

أما زكاة الفطر فتشعر كافة المساجد بعملية توزيعها على المستحقين ابتداء من 28 رمضان لكل سنة مع ضرورة إيصالها إلى مستحقيها قبل صلاة عيد الفطر بعد دراسات ملفات طلبات الفقراء للزكاة من طرف أعضاء لجنة المسجد و أعضاء الحي و يمكن أن يشاركونهم في ذلك حتى المزكين، وتقدم للعائلات الفقيرة مبالغ مالية تختلف قيمتها من مسجد لآخر .

- تقديم قروض حسنة موجه للاستثمار لصالح الفقراء من الشباب الحاملين للشهادات والقادرين على العمل: تجار، فلاحين، حرفيين، خريجي الجامعات؛ والذين تعوزهم الإمكانيات المالية لتمويل مشروعاتهم الخاصة . ومدة استرجاع القرض تمتد من 4 إلى 5 سنوات، ويسدد المستفيد أقساطا شهرية أو ثلاثية.

وتقديم صندوق الزكاة الأموال في صيغة القروض الحسنة يهدف إلى تحقيق جملة من المقاصد منها (الشبيلي، 2012، ص.84):

- ديمومة الأموال، واستمرار الانتفاع بها، حيث تبقى مرصدة في الصندوق للاستثمار لفترة أطول.

- توسيع دائرة الانتفاع بها، فبدلاً من أن ينتفع بها شخص أو أشخاص محدودون فإن إرسائها سيتيح المجال لأن ينتفع بها عدد أكبر.

-تشجيع الفقراء على المحافظة على تلك الأموال؛ لعلمهم بأنهم مطالبون بردها، وبذا تكون الزكاة أداة تنمية للمال بيد الفقير لا أداة استهلاك.
وفي ضوء الطريقة النسبية لتوزيع الزكاة فقد بلغ عدد المستفيدين من إعانات مباشرة 3816396 مستفيد خلال الفترة (2003-2018) في حين بلغ عدد المستفيدين من تمويل بغرض الاستثمار 7469 مستفيد.

الجدول رقم2: عدد المستفيدين من صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة (2003-2018)

السنة	عدد المستفيدين (إعانات مباشرة)	عدد المستفيدين (إعانات للاستثمار)
2003	28005	----
2004	128858	138
2005	178017	355
2006	228415	565
2007	245684	776
2008	229580	625
2009	275803	531
2010	256298	710
2011	283196	901
2012	290502	1049
2013	286633	1213
2014	272208	606
2015	272998	----
2016	288507	----
2017	268832	----
2018	282860	----
المجموع	3816396	7469

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (شعور،2018، ص. 190-191) .

ويظهر الجدول بوضوح أن توزيع حصيلة الزكاة يستهدف ابتداء الطبقات الهشة والفقيرة من خلال تقديم مساعدات نقدية للمعوزين، وقد ارتفع عدد المستفيدين تبعا لارتفاع حصيلة الزكاة، حيث استفاد من الدعم المباشر في السنة الأولى 28005 مستحقا للزكاة ثم ارتفع العدد إلى 178017 مستفيدا خلال سنتين فقط، غير أنه يلاحظ منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2017 تجاوز العدد عتبة 250 ألف واقتربه من 300 ألف مستفيد، ويرجع الاستقرار النسبي في عدد المستفيدين خلال الفترة السابقة إلى النمو الضعيف في حصيلة الزكاة كما أشرنا سابقا خلال الفترة نفسها. مما يدل أن صندوق الزكاة يجد صعوبات كثيرة في سعيه نحو تعبئة المزيد من أموال زكاة الجزائريين.
كما يظهر الجدول الارتفاع المستمر في حجم المشروعات التي استفادت من التمويل من حصيلة الزكاة عبر آلية القرض الحسن، حيث كانت البداية بـ 138 مشروعا سنة 2004، ونما هذا

العدد ليصبح 1213 مشروعا سنة 2013. وفي سنة 2014 انخفض العدد إلى 606 مستفيدا. وكان لهذه التجربة مساهمة معتبرة في إخراج الكثير من الشباب من البطالة إلى سوق العمل. وقد توقف التعامل بهذه الصيغة ابتداء من سنة 2015، ومن أسباب ذلك بيع الأصول الاستثمارية لعدم الرقابة والمتابعة، مما أدى في حالات كثيرة إلى عدم الوفاء والمماطلة في السداد. ويضاف إليه اعتقاد الكثير من المستفيدين أن ما أخذوه من الزكاة إنما يكون على سبيل التملك شرعا ولا يحق لصندوق الزكاة مطالبتهم بدفع أصل التمويل. ويبدو أن مسوغات الفشل تنظيمية وإدارية بالأساس لذلك يجب تفعيل العمل وفق إطار إرصاد جزء من إيرادات الزكاة للتمويلات المصغرة مع مراجعة آليات المنح والمرافقة والمتابعة.

ويظهر من خلال ما سبق أن صندوق الزكاة في الجزائر يساهم في تمويل التنمية الاجتماعية بدعم الفئات الهشة في المجتمع؛ وذلك من خلال تحويلات نقدية مباشرة، كما يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تمويل ذو طابع استثماري للقادرين على العمل للزكاة عبر آلية القرض الحسن.

ثانيا: تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية بموارد الزكاة المتوقعة في الجزائر

تتوقف أهمية الزكاة كأداة مالية دائمة قادرة على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وفرة حصيلتها، لذا سيظل الحديث عن الدور الاجتماعي والاقتصادي لفريضة الزكاة نظريا إذا لم تتوافر إحصاءات عن إيرادات الزكاة السنوية المتوقعة.

توصلت دراسة أكاديمية موسومة بـ: "التقدير الكلي لحصيلة الزكاة وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري" إلى أن حصيلة الزكاة الممكن جمعها من الاقتصاد الجزائري وفقا لبيانات عام 2012م كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB) تقدر بـ: 2.13%؛ أي ما قيمته 286.92 مليار دينار جزائري منها 3.74 مليار دينار جزائري حصيلة زكاة الفطر والباقي يمثل حصيلة زكاة المال (مناصرة، 2015، ص.250). وبالنظر إلى الأرقام السابقة لصندوق الزكاة في السنة نفسها يبدو جليا أن حصيلة الزكاة ضعيفة جدا كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 3: مقارنة الحصيلة المتوقعة للزكاة في الجزائر مع الحصيلة الفعلية لصندوق الزكاة

الحصيلة المتوقعة للزكاة (مليار دينار)	الحصيلة الوطنية لصندوق الزكاة (مليار دينار)	نسبة الحصيلة الوطنية إلى الحصيلة الإجمالية	
283.18	1.30688	4.6%	زكاة المال
3.74	0.44470	11.89%	زكاة الفطر
286.92	1.75158	6.1%	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بناء على (مناصرة، 2016/2015، ص.254).

يبين الجدول أن حصيلة صندوق الزكاة الجزائري من زكاة المال سنة 2012 لا تمثل سوى 4.6% من الحصيلة المتوقعة للزكاة، وهذه النسبة مؤشر واضح على فشل الصندوق في تعبئة زكاة أموال الجزائريين.

أما نسبة تحصيل زكاة الفطر فقد بلغت 11.89%، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع نسبة زكاة المال، ولكن تبقى هذه النسبة ضعيفة حيث تقف عند حدود عشر الحصيلة الفعلية. وقد يكون مرد الارتفاع النسبي في التحصيل بالنسبة لزكاة الفطر إلى طبيعة هذه الزكاة من حيث وعائها الذي يتسع ليشمل جميع الأفراد، وكذا محدودية الإطار الزمني لإخراجها، وهو ما قد يشجع على دفع الزكاة إلى اللجان القاعدية على مستوى المساجد.

1- تمويل التنمية الاجتماعية بموارد الزكاة المتوقعة في الجزائر

تخصص الدولة من خلال الموازنة العامة اعتمادات مالية معتبرة لتمويل التنمية الاجتماعية، وتتولى الأجهزة المختصة تقديمها في شكل تحويلات ذات طابع اجتماعي سواء كانت نقدية أو عينية لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة، وتتعدد لتشمل مجالات عديدة نذكر منها:

- نفقات متعلقة بالتعليم والثقافة: كالممنح للطلبة والمطاعم للتلاميذ.
- نفقات متعلقة بالتضامن والمساعدات الاجتماعية كمصاريف نقل المكفوفين، ومصاريف العلاج الطبي، ونفقات الشبكة الاجتماعية.
- نفقات متعلقة بالصحة كإعانات المدفوعة للمؤسسات الصحية ومنها المستشفيات.
- نفقات متعلقة بدعم أسعار المواد الاستهلاكية.
- نفقات متعلقة بالسكن كإعانات الدولة المقدمة للسكن بصيغته المختلفة
- نفقات متعلقة بدعم منح المجاهدين والمعاشات.

وقد عرفت التحويلات الاجتماعية في الجزائر ارتفاعا مستمرا وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 4: تطور النفقات الاجتماعية في الجزائر ما بين (2006 - 2017) الوحدة: مليار دينار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ن. اجتماعية	364.7	416.3	428.0	460.4	733.27	885.35	1164.0	1207.8
السنوات	2010	2011	2012	2014	2015	2016	2017	2018
ن. اجتماعية	1239.2	2065.0	1763.7	1609.12	1830.31	1841.57	1624.92	1760.01

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على (المديرية العامة للتنبؤات والسياسات المالية، 2013، ومشروع قانون المالية، 2018، ص. 45).

إن الطابع الاجتماعي لصرف الزكاة في مكوناته يتقاطع مع كثير من النفقات الاجتماعية للدولة. لذلك يمكن بيان أهمية موارد الزكاة في تمويل التنمية الاجتماعية من خلال إبراز الأهمية النسبية لحصيلتها المتوقعة مع التحويلات الاجتماعية خلال (2004-2018).

ويمكن توقع حصيلة الزكاة خلال الفترة (2004-2018) على أساس أنها تمثل 2.13% من (PIB)؛ وهي نتيجة توصلت إليها دراسة أكاديمية تخص سنة 2012، وعلى فرض أن الاقتصاد لم تحدث فيه تغيرات هيكلية كبيرة فإن هذه النسبة تبقى صالحة للتوظيف خلال الفترة اللاحقة،

وعلى يمكن بيان تطور النفقات الاجتماعية وحصيلة الزكاة المتوقع خلال (2004-2018) في الجزائر في الجدول والشكل التاليين:

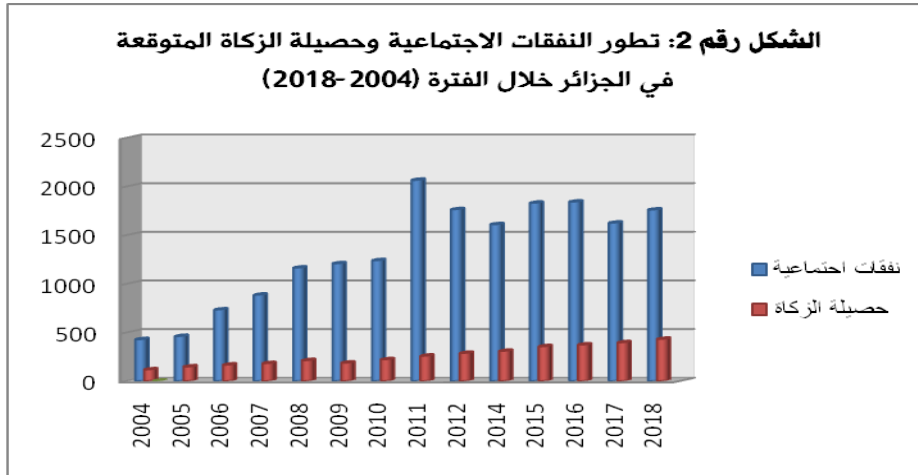
الجدول رقم 5: تطور النفقات الاجتماعية وحصيلة الزكاة المتوقعة في الجزائر خلال (2004-2018)

زكاة/نفقات (%)	نفقات اجتماعية	حصيلة الزكاة (%2.13)	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	
27.5	428.0	118.12	5545.85	2004
32.06	460.4	147.61	6930.15	2005
22.72	733.27	166.64	7823.79	2006
20.57	885.35	182.20	8554.26	2007
17.57	1164.0	212.33	9968.90	2008
15.46	1207.8	186.81	8770.80	2009
17.88	1239.2	221.62	10404.74	2010
12.52	2065.0	258.58	12139.97	2011
16.25	1763.7	286.71	13460.99	2012
19.18	1609.12	308.68	14489.71	2014
19.44	1830.31	355.98	16712.68	2015
20.26	1841.57	373.28	17525.10	2016
24.37	1624.92	396.05	18594.11	2017
24.51	1760.01	431.51	20259.0	2018

المصدر: إعداد الباحث بناء على أرقام الناتج الداخلي الخام (PIB) المتاحة على موقع الديوان الوطني للإحصاء

<http://www.ons.dz/-Comptes-economiques->

تاريخ الاسترجاع (2020/02/28).



المصدر: إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم 5 والشكل رقم 2 أن إيرادات الزكاة السنوية المتوقعة معتبرة حيث يتوقع أن تصل سنة 2018 إلى 431.51 مليار دينار جزائري. وهي إيراد معتبر نسبيا في ظل شح الموارد العامة للدولة.

كما يظهر من خلال تتبع نسبة الزكاة إلى النفقات الاجتماعية في الجدول أن حصيلة الزكاة في المتوسط تمثل 20% من النفقات الاجتماعية سنويا. وهذا يعني أن الزكاة يمكن أن تساهم في

تمويل التنمية الاجتماعية من خلال الرفع من قيمة التحويلات ذات الطابع الاجتماعي بحوالي (5/1) خمس الإنفاق الحالي؛ ولاشك في أن ذلك سيكون له أثر مباشر على الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع.

2- تمويل الاقتصادية بموارد الزكاة المتوقعة في الجزائر

تبرز الزكاة كأداة تمويلية للعاطلين عن العمل الفقراء ذوي الكفاءة المهنية والذين يفتقرون إلى أدوات ووسائل، فالزكاة في هذه الحالة تدفع لمحدودي الدخل لإشراكهم في العملية الإنتاجية من خلال تزويدهم برأس المال الإنتاجي، الذي يعجزون عن توفيره بجهودهم الذاتية، وبذلك تساعد الزكاة على التحول إلى وحدات إنتاجية في شكل مؤسسات صغيرة نافعة للمجتمع (مشهور، 1993، ص.279).

ويتوقف حجم المؤسسات الصغيرة الفردية التي يمكن تمويلها على أهمية حصيد الزكاة المتوقعة، فإذا افترضنا أن 37.5٪ من الحصيد المتوقعة - كما هو عليه العمل في صندوق الزكاة الجزائري- تخصص للإنفاق الاستثماري على الفقراء والمساكين، وأن قيمة ما يعطى لكل فقير هو 500000 دج، فإن عدد المشروعات التي يمكن تمويلها من خلال حصيد الزكاة الفعلية لصندوق الزكاة الجزائري والحصيد المتوقعة للزكاة بينها الجدول التالي:

الجدول رقم5: تطور عدد مشروعات التمويل بالزكاة المتوقعة والفعلية في الجزائر خلال الفترة(2004-

2014)

عدد المشروعات الحالية	عدد المشروعات المتوقعة 5×10 ⁵ دج للمشروع	إنفاق استثماري (%37.5)	حصيد الزكاة (%2.13)	الناتج الداخلي الخام * (مليار دج)	
138	88580	44.29	118.12	5545.85	2004
355	110700	55.35	147.61	6930.15	2005
565	124900	62.45	166.64	7823.79	2006
776	136640	68.32	182.20	8554.26	2007
625	159240	79.62	212.33	9968.90	2008
531	140100	70.05	186.81	8770.80	2009
710	163980	81.99	221.62	10404.74	2010
901	193920	96.96	258.58	12139.97	2011
1049	215020	107.51	286.71	13460.99	2012
1213	225120	112.56	300.17	14092.63	2013
606	231510	115.75	308.68	14489.71	2014
7469	1789710				المجموع

المصدر: إعداد الباحث بناء على أرقام الناتج الداخلي الخام(PIB) المتاحة على موقع الديوان الوطني للإحصاء <http://www.ons.dz/-Comptes-economiques-> تاريخ الاسترجاع (2020/02/28).

يظهر الجدول الارتفاع المستمر في حجم المشروعات التي يمكنها الاستفادة من التمويل الزكوي، حيث قاربت 88580 مشروعا سنة 2004، ونما هذا العدد ليفوق 230 ألف مشروع سنة 2013، ويعود ذلك إلى الارتفاع السنوي لحصيلة الزكاة؛ الأمر الذي عزز من قدراتها التمويلية.

كما يظهر من الجدول أن إجمالي المشاريع الممولة التي أتاحتها التمويل الزكوي من خلال حصيلة صندوق الزكاة الجزائري بلغ 7469 مشروعا خلال الفترة (2004-2014). ويظهر من الحصيلة المتوقعة للزكاة خلال نفس الفترة أنه كان بالإمكان تمويل 1789710 مشروعا مصغرا. وبمقارنة الرقمين يتجلى بوضوح أن الإمكانيات المالية للزكاة في الجزائر معتبرة غير أن ما يتم جمعه فعليا ضعيف جدا. إن الفرق شاسع بين الواقع والمأمول في تمويل المشاريع المصغرة التي تعتبر أداة للاندماج الاجتماعي والتخفيف من البطالة والحد من الإقصاء والتهميش للفئات الهشة في المجتمع.

خاتمة ونتائج الدراسة

تضمن البحث مدخلا مفاهيميا عن التنمية باعتبارها عملية مقصودة تستهدف إحداث آثار إيجابية في المجالات المختلفة، ثم تعريفا لكل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارهما من متغيرات العنوان. وبعدها تم التطرق إلى الزكاة من زاوية ماليتها وقدرتها على التأثير في المجال الاجتماعي والنشاط الاقتصادي. وأعقب هذا المدخل النظري إسقاطا على تجربة صندوق الزكاة في الجزائر من خلال إبراز دوره في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي الأخير تم مقارنة الحصيلة الفعلية للزكاة متمثلة فيما يجمعه صندوق الزكاة سنويا مع الحصيلة المتوقعة للزكاة لبيان حجم الفرص المهدرة في توظيف القدرات التمويلية للزكاة في الجزائر. وفي ضوء ما تم طرحه من فرضيات سابقة، وما تم استعراضه في البحث فإن أهم ما توصل إليه البحث نوره في النقاط التالية:

1- التنمية عملية مقصودة لإحداث التغييرات المنشودة في المجتمع، وتعتبر حصيلة الزكاة موردا ماليا يعزز الإيرادات العامة للدولة، ويسمح بدعم جهود الدولة في تمويل الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي في حدود ما يسمح به الإطار الشرعي لفريضة الزكاة.

2- يقوم صندوق الزكاة في الجزائر بالمساهمة في تمويل التنمية الاجتماعية من خلال دعم الفئات الهشة في المجتمع؛ ففي سنة 2018 قدم الصندوق **282860 إعانة مباشرة للمعوزين**.

كما ساهم الصندوق في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تمويل ذو طابع استثماري للقادرين على العمل. وقد بلغ عدد المستفيدين **7469** مستفيدا خلال الفترة (2004-2014).

3- إن الحصيلة الفعلية لصندوق الزكاة لا تكاد تذكر بالمقارنة مع الحصيلة المتوقعة؛ ففي سنة 2018 بلغت الحصيلة الفعلية **1.45 مليار دج** بينما قدرت الحصيلة المتوقعة بـ : **431.51 مليار دينار**؛ الأمر الذي يعني أن الاستمرار في التعامل مع الزكاة على أنها صدقة تطوعية يفوت فرصا حقيقية لتوظيف إيرادات الزكاة في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- تقدر الحصيلة المتوقعة للزكاة في الجزائر بحوالي (5/1) **خمس النفقات ذات الطابع الاجتماعي في موازنة الدولة**، وهذا يعني أن حصيلة الزكاة يمكن أن تساهم في تمويل التنمية الاجتماعية من خلال رفع حجم التحويلات المخصصة للفئات الهشة في المجتمع بمقدار **الخمس**.

5- إن حصيلة الزكاة المتوقعة في الجزائر يمكن أن تساهم في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تقديم التمويل اللازم للمشروعات المصغرة عبر آلية القرض الحسن ، فقد بينت الدراسة أن حصيلتها تستطيع تمويل ما يفوق 200 ألف شاب مؤهل مهنيا سنويا ، وإدماجه في دورة الإنتاج وإبعاده عن دوائر التهميش والفراغ.

التوصيات

إن هذا البحث دعوة صريحة إلى ضرورة إعادة النظر في تجربة صندوق الزكاة في الجزائر من خلال توفير الإطار التشريعي المناسب، وترقية الإطار التنظيمي بالانتقال من مبدأ الجمع الطوعي للزكاة إلى مبدأ الإلزام القانوني؛ الأمر الذي يسمح بزيادة إيرادات الزكاة ويتيح لها المساهمة بفعالية في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

قائمة المصادر و المراجع

- إبراهيم، مدحت حافظ.(1995). دور الزكاة في خدمة المجتمع. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- إبراهيم، نعمة الله نجيب.(2002). أسس علم الاقتصاد. الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة.
- ابن الحجاج، مسلم.(دت). صحيح مسلم، بيروت: دار إحياء الكتب العربية.
- ابن سلام، أبو عبيد القاسم.(1989). الأموال. القاهرة: دار الشروق.
- ابن منظور، محمد بن مكرم.(دت). لسان العرب المحيط. بيروت: دار صادر.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث.(دت). سنن أبي داود. دمشق: دار الفكر.
- بزاوية، عبد الحكيم و بن منصور، عبد الله.(2012). تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة ومعالجة مشكلة البطالة. مجلة *Les Cahier du MECAS*. العدد8. ص88-104.
- بكار، عبد الكريم.(2001). مدخل إلى التنمية المتكاملة(ط2). دمشق: دار القلم.
- البياني، معروف هوشيار.(2005). دراسات في التنمية الاقتصادية(ط1). الأردن: دار الصفاء للنشر.
- شعور، حبيبة.(2018). دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. المجلد5. ص180-207.
- رحالي، حيلة ، وبوخالفة، رفيقة.(2016). التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع. العدد3. دص.
- حسن، عبد الباسط محمد.(دت). التنمية الاجتماعية(ط4). القاهرة: مكتبة وهبة.
- حسين، علية حسن.(1985). التنمية نظريا وتطبيقيا (ط2). الكويت: دار القلم.
- داودي، الطيب.(1990). تمويل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي. رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية.
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد.(2009). التنمية-اجتماعيا-ثقافيا.... الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- رشيد، فارس.(2008). التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي. أطروحة دكتوراه. الدنمارك: الأكاديمية العربية فسي.
- الزرقا، محمد أنس.(1997). اقتصاديات الزكاة. جدة: البنك الإسلامي للتنمية.

- السروجي، طلعت مصطفى، عويسن منى محمود، عليق، أحمد محمد، وحسين، فؤاد حسين. (2001). *التنمية الاجتماعية: المثال والواقع*. مصر: جامعة حلوان.
- السروجي، طلعت مصطفى. (2009). *التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة*. مصر: جامعة حلوان.
- الشبيلي، يوسف بن عبد الله. (2012). *إرصاد أموال الزكاة واستثمارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية*. كتاب بحوث ندوة البركة 33. جدة. المملكة العربية السعودية.
- شفيق، محمد. (1998). *البحث العلمي*. الإسكندرية: المكتب الجامعي.
- صندوق الزكاة ، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. تم استرجاعها من الموقع الإلكتروني : <https://www.marw.dz> تاريخ الاسترجاع: (2020/03/24).
- عبد السميع، أسامة السيد. (2007). *مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية: الآليات، الآثار، الحلول* (ط1). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عبد الله، عثمان حسين. (1989). *الزكاة الضمان الاجتماعي الإسلامي*. مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- عزوز، مناصرة. (2016/2015). *التقدير الكلي لحصيلة الزكاة وأثرها على الاقتصاد الوطني*. أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي. جامعة باتنة 1.
- العمر، فؤاد عبد الله. (1984). *نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة*. الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
- الغزالي، عبد الحميد. (1994). *الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية*. جدة: البنك الإسلامي للتنمية.
- غلام الله، بوعبد الله. (2005). *الافتتاحية*. مجلة رسالة المسجد، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
- الفنجري، محمد شوقي. (1990). *الإسلام والضمان الاجتماعي* (ط3). مصر : الهيئة العامة للكتاب.
- الفيروز آبادي، بن يعقوب. (2008). *القاموس المحيط*. القاهرة: دار الحديث.
- قحف، منذر. (1979). *الاقتصاد الإسلامي*. الكويت: دار القلم.
- كمال، طارق وأنور حافظ. (2009). *المشكلات الاجتماعية في المجتمع المصري: الإدمان والبطالة*. الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية.
- مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط، القاهرة، دار الدعوة، 956/2.
- المحجوب، رفعت. (1982). *الاقتصاد السياسي*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- مشهور، نعمت عبد اللطيف. (1993). *الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- النسائي. (دت). *سنن النسائي* (ط2). كتاب الزكاة. باب: مسألة القوي المكتسب. رقم: 2551. ج 5. تح: عبد الفتاح أبو غدة. حلب : مكتبة المطبوعات الإسلامية
- الوزاني، خالد الواصف. (2006). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.